المحاضرة:الاولى

مدخل عام للمقياس

يحظى موضوع التنمية باهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية، وهذا لما له من تأثير كبير على كافة الجوانب خاصة الاجتماعية منها (البناء الاجتماعي)

وانطلاقا من هذا فإن مشكلة التنمية أو التخلف قد احتللت مكانا بارزا من اهتمام المفكرين والمنظرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقا من مفهومين إثنين:

أولهما أن المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم النامي.

وثانيا أن القضية مرتبطة الى حد كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال والجنوب أو بما يُعرف بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومافرضته من تبعية وحرمان، وقصد التخفيف من حدة هذه الفجوة استلزم ذلك إتباع سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، باعتبار أن التنميتين الاجتماعية والاقتصادية تحققان هدفا واحدا كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها.

فالتنميةالاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها وإستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول وخاصة المتخلفة منها على الرأس المال، كما تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والاسكان والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع، وبناؤه الطبقي، ونظمه الاجتماعية، ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وتغذية وتشغيل ونمط استهلاكي وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في مستوى المعيشة ومشكلات الهجرة الداخلية وإشكالية التوازن الجغرافي بين الريف و الحضر إلخ.....

ومن هنا يتضح أن مشكلة التنمية في مجتمعات العالم الثالث أصبحت تمثل معادلة صعبة ترجمتها في الواقع، بمعنى أن تنمية أي مجتمع تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لما تحتويه من تناقضات ورهانات متعددة مختلفة الأبعاد.

بالإضافة الى أن مجتمعات العالم الثالث عايشت ومازالت تعيش أوضاعا مأساوية على كامل المستويات، وخاصة منها المستوى الاقتصادي.

كذلك أن واقع هذه المجتمعات مازال بكرا، بحيث لم تحدث به تحولات جوهرية تسمح بإحداث حركة نوعية على مستوى النمو والتقدم.

إن الوضع القائم في العالم النامي لا يسمح بانتهاج نفس المسار التنموي مثل الذي تبعته الدول المتقدمة، وذلك انطلاقا من مفهومين إثنين:

أولا– أنه من المستحيل أن يحدث تطور تنموي مدرج بالعالم النامي، مثل ما حدث بالدول المتقدمة.

ثانيا– أن التنمية بالعالم النامي فرضت أنماطا جديدة في عملية تسيير هذه الحركية التي كانت تهدف إلى تحقيق مستوى معين من الحداثة والعصرنة، وذلك بأقل قدر ممكن من التأثير على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع من جهة وعلى الانسان وعلاقته بهذه العملية التنموية الشاملة من جهة ثانية. ([1])

لقد انصرفت كامل دول العالم النامي على اختلاف توجهاتها وتصنيفاتها السياسية والأيديولوجية الى تحسين مستوى المعيشة، وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، التي أصبحت أكثر من ضرورية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تدخل الدولة في حقوق المواطن بمثابة آلية أو أسلوب يكاد يكون شائعافيكلدول العالمالنامي(بالخصوص)، وإلزام هذه الدول على تحضير برامج وسن قوانين وتشريعات وسياسات وفق خطط ممتدة تعمل على تحقيق هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ للمواطنين.

---

[1]) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1999 ، ص10.

إن عملية التنمية لمجتمعات العالم تحتاج إلى أقصى درجات من الوعي والمسؤولية والالتزام بها واستيعاب برامجها وأهدافها من حيث التأكد من مراحل تجسيدها وتنفيذها، وهذه المهام كانت تشرف عليها الدولة في كثير من البلدان، بحيث تكون هي الموجه والمسير والمنفذ في نفس الوقت.

وقد حاولت معظم دول العالم النامي إيجاد وميكانيزمات وعوامل تساعد على عملية الاقلاع، فمنها من اعتمدت على القطاع الفلاحي والسياحي، ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي الذي يبقي من أهم العناصر التي اتبعتها معظم الدول ومنها الجزائر، وذلك لما له من اهمية في احداث حركية اقتصادية مستمرة ومتكاملة مع كامل القطاعات الاخرى ، وهذا ما اكدته جل الدراسات والابحاث سواء في العالم العربي أو في العالم بصفة عامة والنامي بصفة خاصة.

لقد عاشت المجتمعات المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية اندفاعا سريعا نحو تنمية قطاعها الاقتصادي، وإقامة مشاريع انتاجية ذات حجم انتاجي صناعي كبير، ويرجع ذلك في نظرنا إلى أمرين اثنين وهما:

1- اعتقاد هذه الدول في أن إقامة مشاريع صناعية تعد المخرج الوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية وحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الدورية التي كانت تعيشها والمتمثلة أصلا في انخفاض مستوى الدخل وتدهور مستوى المعيشة للأسرة وارتفاع نسبة البطالة من جهة والتحكم أكثر في العوامل التكنولوجية المتقدمة من جهة ثانية.

2- تتوفر هذه المجتمعات على نسبة عالية من العناصر المادية الصناعية الانتاجية، مما يسمح لبعضها بالاهتمام الواسع بما يعرف بالتنمية الاقتصادية المخططة (مثل الجزائر، مصر، العراق، كوبا...الخ).

وقد نتج عن هذا التوجه تمركز الجهود حول قطاع انتاجي واحد بإقامة مصانع انتاجية وتحويلية للمواد الاولية، وهذا لم يمس بشكل واضح المجتمع الريفي بالقدر الذي مس المجتمع الحضري على العموم (مجتمع المدينة).

وبالرغم من النتائج المتحصل عليها والمتفاوتة من فترة لأخرى ومن بلد لآخر، يبقى التأكيد على أن العلاقة بين الصناعة والتنمية ماتزال مطروحة على بساط النقاش والتحليل باعتبارها في نظر البعض (علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية) بمثابة علاقة عضوية وظيفية، فيما يرى البعض الآخر بأنه يمكن ان تحدث تنمية ولكن ليس على أسس تنمية صناعية.

وقد جاء هذا الاهتمام من خلال الدور المهم الذي تؤديه الصناعة في المجتمع، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد وتلبية الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات وهذا مما يؤدي إلى التأكيد على أبعاد معرفية أخرى تبرز بوضوح وجود علاقة متينة بين عملية التنمية الصناعية والعديد من العمليات مثل التحديث والتجديد والتحضر والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومن العمليات المعقدة والمركبة التي أصبحت هي الأخرى تطرح تساؤلات عديدة وإشكالات مزدوجة سواء على علماء الاقتصاد أو علماء الاجتماع.

وكما ذكرنا آنفا فإن دول كثيرة من المجتمعات النامية سعت لتحقيق عملية التنمية وفق نموذج صناعي الذي أعتبر كإحدى العمليات المهمة التي تسمح بتحقيق التقدم والرقي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

وبالفعل فقد حققت بعض الدول النامية معدلات هامة للتنمية الشاملة وهذا بفضل تركيزها على التصنيع كعملية اقتصادية تعمل على إدماج عناصر اقتصادية وتحويلها وتحديث وعصرنة المجتمع بشكل عام، وبالتالي تحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم (دول شرق آسيا –هون كونغ–تايوان– سنغافورا...).

و تمثل معوقات التنمية بالمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمام محاولات التقدم لهذه المجتمعات، باعتبار أن جل قضايا التنمية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى قدرة

المجتمعات والبرامج في تخفيف حدة هذه المعوقات، وهذا ما نجده يتجسد أكثر ضمن نظريات التنمية التي انطوت على غموض نسبي وتباين واضح فيما يتعلق بتصوراتها وأهدافها والآليات التي تقترحها ، ولذلك نجد بأن دراسة مشكلة التنمية والواقع الإنساني لمجتمعات العالم النامي يستلزم أن يتم في إطار تكاملي مع عدم اغفال أي بعد اجتماعي أو سياسي أو ثقافي.